مداخلات لغوية

لماذا يعد فاعلاً؟

أبو أوس إبراهيم الشمسان

لا يشكل على أحد أن يكون زيد فاعلا في قولنا: يدخل زيد، ولكنه قد يشكل عليهم في الجملة المنفية: لم يدخل زيد، فكيف يعرب زيد فاعلا لفعل لم يحدث منه، فهو منه بريء براءة الذئب من دم يوسف. وهذا إشكال قديم أشار إليه المبرد في قوله: (فإذا قلت: لم يقم زيد، فقد نفيت عنه الفعل فكيف رفعته؟)(كتاب المقتضب١: ١٤٦)، ولكن عند التأمل نجد زيدًا قد عمل، فهو فاعل في كل حال، أي في حال الإثبات (الموجب) وحال النفي، فهو فاعل للدخول في (يدخل زيد) وهو فاعل لترك الدخول أو لترك القيام في مثال المبرد. ولذلك يقول عن الجملة (لم يضرب عبدُالله زيدًا): (ولمْ إنما عملت في (يضرب) ولم تعمل في (زيد) (المقتضب ١: ١٤٧). وقريب من هذا إسناد الفعل إلى فاعل لا يتصور صدور الفعل منه كما في قوله تعالى: (فَوَجَدَا فيهَا جدَارًا يُريدُ أَنْ يَنقَضَّ)(الكهف:٧٧) فكيف للجدار أن يريد أو ينقض؟ ولَذلك سمعنا من بعض اللغويين المحدثين مثل مازن الوعر أن فعلا مثل (سقط الحائط) مبني للمجهول، وهذا عندي غير مقبول البتة فلا شك أنه فاعل ولكن كيف يكون فاعلاً؟ إن هذا التركيب وأمثاله يعود بنا -حسب قول بعض اللغويين- إلى الاعتقاد أنه موروث تاريخي مسرف في القدم معبر عن مرحلة ذهنية قديمة كان أهل اللغة يعتقدون فيها أن الأشياء تفعل كما يفعل البشر، بل إن مثل هذا الوهم ما زال ملازمًا للإنسان إلى اليوم حين ينسب إلى الأشياء الفعل، فكلنا نقول عن سياراتنا القديمة أتعبتنا بالتصليح، ونقول عن النافذة: انكسر زجاجها وكأنه هو الذي كسر نفسه ونقول احمرّ البسر وكأنه هو الذي فعل ذلك بإرادة منه، ونقول استقام الطريق، وأفعال كثيرة على هذه الشاكلة نجد فيها أن الفاعل لا يملك حق الفعل ولا يتصور أن يحدث منه، وكل ذلك يحدث لأن اللغة لها طريق واسع هو المجاز، فعلاقة الفاعل بفعله حقيقية حين يكون الفعل مما يصدر عن الفاعل ويتصور حدوثه منه، وتكون مجازية حين يرتبط الفعل بفاعل ليس من شأنه أن يفعل هذا الفعل في الحقيقة. وربما لا يكفي المجاز لحل هذه المشكلة، ففي تراكيب تظل العلاقة بين الفعل والفاعل غريبة غامضة ما لم تزل تلك الغرابة كما في قوله تعالى: (وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا)(هود:٧٧) فليس من المألوف أن يكون الرجل فاعلا للفعل ضاق، ولكن الغرابة تزول بالتمييز (ذرعًا) وهو ما يبين مسوغ نسبة الفعل إلى الفاعل حين نقول: ضاق الرجل ذرعًا، فهذا التركيب محول عن أصل تتضح فيه علاقة الفعل بالفاعل وهو: ضاق ذرع الرجل، ولكن فكت الإضافة وأسند الفعل إلى المضاف إليه لأن الفاعل في الأصل جزء منه. ومن أجل ما تثيره علاقة الفعل بالفاعل من مفارقة؛ قال النحويون إن الفاعل عندهم وفي اصطلاحهم هو الاسم المرتفع بعد الفعل المبني للمعلوم دالاً على من فعل الفعل أو اتصف به حقيقة أو مجازًا. وأما الاسم المرفوع بعد الفعل المبني للمجهول مثل (قوبل زيد) فليس بفاعل عندهم وإن كان مرفوعاً، وبسبب رفعه عدوه نائبًا عن الفاعل حل محله فارتفع كما ارتفع. ولعله إنما ارتفع لأنه صار فاعلا للفعل بعد ذهاب فاعله فهو متصف بوقوع الفعل به.

– الرياض

لإبداء الرأي حول هذا المقال، أرسل رسالة قصيرة SMS تبدأ برقم الكاتب«7987» ثم أرسلها إلى الكود 82244

مساقات

د. عبدالله بن أحمد الفيفي

اللاحقون بركب الهنود الحمر!

لعلّ أهمّ ما يُعْوز حركتنا التعليميّة والثقافيّة، المحليّة والعربيّة غياب التخطيط الاستراتيجي للانتقال من طور إلى آخر، من مرحلة التعليم باللغة الانجليزيّة- مثلاً- إلى التعليم باللغة العربيّة في التخصّصات العلميّة؛ إذ لا تبدو هنالك رؤية لمستقبل مختلف عمّا نحن فيه منذ قرن، وكأننا قد كُتبنا علَى أنفسنا أن نبقى هكذا إلى ما شاء الله! بل لا يبدو هنالك طموح لمثل تلك النقلة المستقبليّة، بل حسبنا أن نرضى بقسمتنا ونصيبنا، ونجرّب حظّنا هكذا إلى أجل غير معلوم! والأدهى أنْ لسنا دون حراك إلى الأمام فحسب، بل نحن أيضًا لا نَثْبُتُ حيث نحن، وإنما نحن اليوم قد حزمنا أمتعتنا وأطفالنا للرجوع إلى الخلف، أي: من مرحلة التعليم بالعربيّة في بعض مدارسنا إلى التعليم بالانجليزيّة، مرةً واحدة.

ويُعدّ مشروع مجمع للّغة العربيّة في السعوديّة - لو قيّضَ له القيام - من المشاريع المستقبليّة المنشودة في مضمار اللغة والتعريب والترجمة. ولقد أنجز مجلس الشورى مشروع نظام المجمع منذ سنوات، والمؤمل أن يرى النور قريبًا، وأن ينهض على أُسس جديدة، وبقُدرات تتناسب مع أهميّته، وما تُعقد عليه من آمال، وأن يفيد من خبرات المجامع العربيّة التي سبقتنا في هذا المضمار بعشرات السنين، كي لا يكون وجوده كعدمه.

ولا تعارض بين الحفاظ على اللغة الأُمّ ومعرفة لغات أخرى في حدود الحاجة، ودون أن يهدّد ذلك الانتماء اللغوي الوطنيّ والقوميّ. أم نقول: إنّ كلّ الأُمم خاطئة في الاهتمام بلغاتها، وقد اكتشفنا نحن مؤخّرًا خارطة الطريق العكسيّة إلى التقدّم عبر اللغات الأجنبيّة؟! كل علماء اللغويّات التطبيقيّة، واللسانيّات الحديثة، والأنتولوجيا اللسانيّة، مخطئون إذن، وعاطفيّون، ومنحازون إلى اللغة العربيّة، على حساب سوق العمل، وحاجة أبنائنا للّحاق بالرّكْب، حين يقرّرون أن اللغة الأجنبيّة تزاحم اللغة الأُمّ، وما كانت لغتان لامرئ إلاّ حافت إحداهما على الأخرى، وكان العدل بينهما - (مجرد العَدْل) - مستحيلاً، ولو حَرَصنا؟! مخطئون، وعاطفيّون، ومنحازون إلى اللغة العربيّة، على حساب سوق العمل، وحاجة أبنائنا للحاق بالرَّكْب، أولئك العلماء حين يقرّرون الآثار الخطيرة، اقتصاديّة واجتماعيّة وسياسيّة، لتعليم اللغات الأجنبيّة في مراحل مبكرة؛ لأن اللغة هي روح الإنسان وفكره، والفكر والمعرفة صنيعتا اللغة، لا العكس، وحين يذهب بعضهم إلى أن «منظومة لغويّة ما تؤثّر في طريقة رؤية أهلها للعالم، وفي كيفيّة مفصلتهم له، وتاليًا في طريقة تفكيرهم»؟(١) ربما كان مخطئًا، وعاطفيًا، ومنحازًا إلى اللغة العربيّة، على حساب سوق العمل، وحاجة أبنائنا للحاق بالرَّكْب، كلّ من سابير وورف، وليونز، وتشومسكي! أمّا أمثال عبدالسلام المسدي، أو زهير السباعي، وغيرهما، فحدّث ولا حرج عن غفلتهم، وعاطفيّتهم، وانحيازهم، على حساب سوق العمل، وحاجة أبنائنا للحاق بالرَّكْب الحضاري قبل فواته!

أليس هذا منطق ما يحدث بين ظهرانينا من جدليّات بلا علم ولا منطق؟!

على أن السؤال الذي يجب أن يُطرح في هذا المفصل من تاريخنا التعليمي، هو: بأيّ حقّ يعلّم الطفل العربيّ بغير لغته أصلاً؟

أليس في هذا انتهاك حقوقيّ صريح لما تكفله المواثيق والاتفاقيّات الدوليّة والإقليميّة الملتزم بها من احترام لغة الطفل وهويّته؟! وقبل هذا، تضمنه المواثيق والقِيَم الإنسانيّة، فضلاً عن الدينيّة. ولا شك أن انتهاك حقّ الطفل في التعلّم بلغته الأُمّ هو أخطر من انتهاكات حقوق الطفولة الأخرى، ممّا تُحاسب عليه النُّظم والقوانين الوطنيّة والدوليّة. للكبار أن يتعلّموا ما شاؤوا، وكيفما شاؤوا، ولكن ليس من حقّهم بيع أطفالهم في سوق النخاسة اللغويّة، ولا التغرير بهم، ولا تغريبهم عن أصولهم، ومحو ذواكرهم الجمعيّة، بتغيير لغاتهم، أو دياناتهم، أو هويّاتهم، تحت أيّ ذريعة.

إن الدعوة إلى تعليم اللغات الأجنبيّة، إذن، وعلى هذا النحو الحادث اليوم، ليس هدفه سوق العمل، كما يتردّد، بل سينتهي إلى إحداث زحزحة في القِيَم نحو قيم جديدة، وتحويل الثقافَة صوب إطَار مرجعيّ، هو نسخة مستنسخة عن ثقافة الآخر، «حذو القُذّة بالقُذّة». ومن ثَمَّ تنميط الثقافة الإنسانيّة لتغدو نسخة واحدة عن الثقافة الأمريكيّة؛ إذ لم تعد تكفي ثقافة «الماكدونالدز»، و«الجنز»، و«البيبسي كولا»، بل آن الأوان لقولبة الذهن نفسه ليكون وفق مواصفات عالميّة أمريكيّة واحدة، لا مجال فيها للتنوّع، ولا للاختلاف، ولا للاستقلال، ولا للتعدّد اللغويّ والثقافيّ، وذلك لكي نلحق بركب سبقنا إليه الهنود الحمر، «حتى لو دخلوا جُحر ضَبّ»!

إنها باختصار شديد: خطوة فكريّة، ثقافيّة، قيميّة، لا لغويّة. وهي حالة من الاستلاب الحضاريّ، يعيشها الإنسان العربيّ والمؤسّسة العربيّة، فيما يشبه وسواسًا قهريًا بأن لا ملجأ من الأجنبيّ إلاّ إليه: رُفعت الأقلام وجفّت الصّحف!

ولهذا لا غرابة أن نرى أنه في الوقت الذي تعتزّ كُلّ الأُمم بلغاتها- وتفرضها، في بلدانها على الأقلّ، إنْ لم تستطع فرضها خارجها- لا يحدث مثل ذلك لدينا، على الرغم من النصوص الصريحة والبيّنة بأن العربيّة هي لغة الدول الرسميّة، في جميع المرافق، ولغة التخاطب الثقافي. لكنها أحبار على أوراق، لا تُفعّل غالبًا، لا في المؤتمرات، ولا الاجتماعات، ولا المنتديات، التي تُعقد على ثرى الوطن العربي، لا بوعي الأفراد الفكريّ والتزامهم الوطنيّ، ولا بآليات إلزاميّة لوضع تلك المبادئ السياديّة محلّ التطبيق. حتى لقد خَبِر فينا غير العرب نقطة النقص تلك، وهيَ بطبيعة الحال مُريحة لأولئك، وربما مسايرة لأهداف بعضهم. لقد خبروا أن المفاخرة بيننا والاعتزاز إنما هما بالانجليزيّة، لا بالعربيّة، وأن معيار الثقافة الرطانة. في الوقت الذي يرفض صاحب كُلّ لغة، يعتزّ بهويّته، استعمال لغة أخرى- في بلده على الأقل- وإنْ عرف لغات العالم الحيّة والميّتة؛ بما أن ذلك مبدأ سياديّ لا تنازل عنه؛ لأن التنازل عنه تنازل عن الكرامة الثقافيّة والإنسانيّة؛ ليصبح ذَنَبًا لغويًا لا رأس له. فأسموراتوموكو- علي سبيل المثال- تشيد بثقافة المرأة السعوديّة خلال محاضرة لها في معرض الرياض الدولي للكتاب ٢٠٠٨، تحت عنوان «العقل اليابانيّ مصدر للتقنية»، مبرزةً ,ومعيدةً ومبدئةً: أن فكرتها تغيّرت حول المرأة السعوديّة.. لماذا؟ لأنها «وجدتها مثقّفة، ومنفتحة على العالم بثقافتها، وعلمها، وأدبها، ولطيفة، وتتفاهم باللغة الانجليزيّة»! وهذا يومئ في المقابل إلى أن من لا تتحدث الانجليزيّة غير مثقفة، ولا منفتحة على العالم، ولا لطيفة، ولا تستحقّ الذِّكر! وهذا نموذج من واقعنا، حيث المباهاة، بمناسبة وبغير مناسبة، بالحديث بالانجليزيّة مع من يحسنها ومن لا يحسنها، بل ممّن يحسنها ومَن لا يحسنها! وهو أمرٌ لافت حقًا لكلّ وافد، بل مذهل جدًا لكل زائر، حين يجد حاجز اللغة قد أُلْغي. وهو سلوك ظاهره إيجابيّ، لكن باطنة يعني: أن هؤلاء الناس لطيفون حقًا، لا يردّون كفّ لامس وهم بلا لغة، ولا تميّز ثقافيا يستدعي معاناة الاقتحام للتعرّف على مختلف لديهم مع أنه الله قد جعل من آياته اختلاَف الألسنة والألوان بين الناس: ﴿وَمنْ آيَاته خَلْقُ السَّمَاوَات وَالأرْض وَاخْتلَافُ أَلْسنَتكُمْ وَأَلْوَانكُمْ إنَّ في ذَلكَ لآيَاتَ لِّلْعَالمينَ﴾(٢٢) سورة الرَوم.

ترَى هل سيأتي يوم لتعقد ندوة في طوكيو حول «العقل العربي مصدرًا للتقنية»، ما دام عقلاً مغسولاً من هويّته، ولغته، يفكّر بغيرها، ويفاخر بسواها؟

رسالة عاجلة إلى الأخت أسموراتوموكو – اليابان:

تحيّة عربيّة عريضة.. أمّا بعد،

كم نودّ لو استطعنا تغيير آية الألوان أيضًا، كما رأيتنا قد فعلنا، بجدّنا واجتهادنا، في تغيير آيةَ الألسنة، فأصبحنا منفتحين، ولطفاء جدًا جدًا! نعم، شقّرت النساء الشعور، وزرّقن العيون.. بعضهن فقدن الأبصار، لكن هذا ليس بالمهمّ، وليس هو ما يُقضّ مضاجعنا.. ما يُقضّ مضاجعنا حقًا أنهنّ فقدن تناسق الألوان الطبيعيّة، فظهرن كمخلوقات أسطوريّة، متنافرات التكوين والألوان!

«بليز»، أسموراتوموكو، نريد حلاً لسُمرة أبشارنا! فلعلكم بعقلكم اليابانيّ، «مصدر التقنية»، تسعفوننا، عاجلاً غير آجل، بتقنية جديدة- تحقّق حُلمًا عتيقًا- تجعل العربان شُقرًا!

وإننا لواثقون في قُدراتكم المذهلة، وتقنياتكم الخارقة!.. في الانتظار.. والله يرعاكم!

– الرياض

Adam Schaff, Language et connaissance (Paris: Editions Anthropos, 1973), pp. 292- 293.(1)

عن (الجابري، محمّد عابد، (٢٠٠٤)، بنية العقل العربي، دراسة تحليلية نقديّة لنُظم المعرفة في الثقافة العربيّة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة)، ١٥).

aalfaify@yahoo.com
http://alfaify.cjb.net

لإبداء الرأي حول هذا المقال، أرسل رسالة قصيرة SMS تبدأ برقم الكاتب«5151» ثم أرسلها إلى الكود 82244